الأمم المتحدة

A/61/719

الجمعية العامة

Distr.: General
29 January 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء شواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ١٤ عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام ويشرفها أن تعلن عن ترشيح جمهورية سلوفينيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٧، أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وتلتزم جمهورية سلوفينيا التزاما قويا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم وتسعى جاهدة على الدوام وبصورة بنّاءة ومطردة من أجل تحقيق عالمية جميع قواعد ومعايير حقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذا تاما. وتشكل حقوق الإنسان بابا هاما من أبواب الدستور السلوفيني وكذلك إحدى الركائز الأساسية في سياسة سلوفينيا الخارجية. وقد أُرفقت بهذه المذكرة تعهدات سلوفينيا والتزاماتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

050207 050207 07-22480 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة

ترشيح سلوفينيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان

التعهدات والالتزامات الطوعية

(استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١)

تقدم جمهورية سلوفينيا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٧، أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن وجود جمهورية سلوفينيا في حد ذاته إنما تترسخ جذوره في النضال الشعبي من أجل تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد عملت سلوفينيا دوما، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، على الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي إسهاما بناء ومطردا.

وتمثِّل الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان ثلث جميع الأحكام التي يتضمنها دستور سلوفينيا. وعلاوة على ذلك، فإن الفصل المعنون ''حقوق الإنسان والحريات الأساسية'' في دستور سلوفينيا هو الفصل الثاني من الدستور ويلي مباشرة الأحكام العامة. كما أن حقوق الإنسان تشكل إحدى الركائز الأساسية لسياسة سلوفينيا الخارجية.

تقديم الدعم الكامل لمجلس حقوق الإنسان والتعاون معه

أيدت سلوفينيا بقوة فكرة إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان منذ أن طرح اقتراح بهذه الفكرة للمرة الأولى، وشاركت بنشاط في إنشاء ذلك المجلس ورحبت به، بما في ذلك خصائصه الجديدة مثل خضوع الجميع للتدقيق الشامل. وقد تابعت سلوفينيا باهتمام وقائع السنة الأولى من عمل المجلس الجديد بصفة مراقب.

وفي عام ٢٠٠٢، وجهت سلوفينيا دعوة مفتوحة ودائمة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة المنبثقة عن لجنة حقوق الإنسان. وقد التزمنا بالتعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة وسنواصل الوفاء بذلك الالتزام.

وتتعهد سلوفينيا بما يلي:

- مواصلة دعم إدماج حقوق الإنسان في جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة، بسبل تشمل التواصل بين مجلس حقوق الإنسان والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛

- مواصلة العمل من أجل تمتين العلاقة القائمة بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، لا سيما اللجنة الثالثة، حسب الاقتضاء، وكذلك مع الهيئات الأخرى المعنية التابعة للأمم المتحدة؛

- التعاون التام مع إجراءات مجلس حقوق الإنسان وآليته، بسبل من بينها الزيارات التي يُضطلع بها في إطار نظام الإجراءات الخاصة، وفقا للاختصاصات المنوطة بكل منها، والرد على جميع ما يرد منها من رسائل تتضمن أي ادعاءات، وبذل الجهود من أجل تنفيذ التوصيات التي توجهها إلى سلوفينيا؛

- المساهمة في إنشاء استعراض دوري عالمي وإجرائه والتعهد بالخضوع له؛

- عدم اللجوء إلى السبل الإجرائية لوقف تناول المسائل الموضوعية في مجلس حقوق الإنسان؛

- السعي إلى أن يتصدى مجلس حقوق الإنسان بصورة كافية للأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان لدى حدوثها، استنادا إلى توصيات العمل الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والسعي كذلك إلى أن يوفر مجلس حقوق الإنسان الاهتمام الدائم من جانب المجتمع الدولي في الحالات التي تستمر فيها الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان؛

- تشجيع وضع الأسس المعيارية لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء والأهمية، بدءا من الالتزام بالتوقيع في أقرب وقت ممكن على الاتفاقية المتعلقة بحالات الاختفاء القسرية، التي اعتُمدت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، واعتماد الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية؛

- التأكيد على تبادل المعلومات والآراء بين الدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب بصورة جيدة وشفافة وفي الوقت المناسب وتيسير سبل تبادلها.

التأكيد مجددا على دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية – تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان

ستواصل سلوفينيا ما دأبت عليه من تقديم الدعم من أجل تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقد أيدت سلوفينيا مضاعفة تمويل الميزانية العادية للمفوضية بحلول عام ٢٠١٠ بما يمكِّنها من تعزيز عملها من خلال مساعدة الدول في مجال تطبيق القواعد والمعايير المتصلة بحقوق الإنسان.

وتتعهد سلوفينيا بما يلي:

- مواصلة زيادة تبرعاتها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- الاستمرار، بقدر الإمكان، في تقديم التبرعات إلى الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- تعزيز نهج يقوم على حقوق الإنسان فيما تقدمه من دعم لأنشطة الأمم المتحدة، وفي مشاركتها في الهيئات الحكومية الدولية من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فضلا عن المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، وفي داخل المنظمات الإقليمية من قبيل مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم التقارير الدورية – التنفيذ على الصعيد الدولي

ما برحت سلوفينيا ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالقواعد والمعايير المنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية في ميدان حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين.

وقد انضمت سلوفينيا، كدولة خلف، إلى الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين أو صدقت عليها، ومنها ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاه الاختياريان؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري؛
- اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري؛
- اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاها الإضافيان؛
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- البروتوكول الإضافي المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛
- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها؛
- وقعت سلوفينيا على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقيات جنيف، الذي سيُصادق عليه في المستقبل القريب؛
- اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، كما وقّعت سلوفينيا على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية ومن المنتظر التصديق عليه في المستقبل القريب.

وليس لدى سلوفينيا تحفظات على أيٍّ من هذه المعاهدات.

كما انضمت سلوفينيا، كدولة خلف، إلى ٧٥ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، أو صادقت عليها، بما فيها الاتفاقيات الثماني الأساسية للمنظمة.

ووفقا لدستور سلوفينيا، فإن هذه الصكوك القانونية الدولية قابلة للتطبيق مباشرة في إطار النظام القانوني لسلوفينيا.

وقبلت سلوفينيا بالخضوع لجميع إجراءات تقديم التقارير المتصلة بمعاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي صادقت عليها.

وتقدم سلوفينيا بانتظام التقارير الدورية المطلوبة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وتتخذ خطوات لنشر الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ولمتابعتها في سائر أرجاء البلد.

ولدى سلوفينيا مؤسسة وطنية نشطة ومستقلة تعنى بحقوق الإنسان، وهي مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان، الذي يجري تقييما مستقلا لمدى تطبيق الالتزامات والمعايير المتصلة بحقوق الإنسان. والتقرير السنوي الذي يعده مكتب أمين المظالم عن حالة حقوق الإنسان في سلوفينيا هو وثيقة من وثائق السجل العام، وهو متاح أيضا باللغة الانكليزية (www.varuh-rs.si).

وتتابع سلوفينيا في إطار سياستها الخارجية حوارها المنتظم مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان. وتؤيد سلوفينيا كذلك إدماج صوت قوي وحر ومستقل للمجتمع المدني في إطار الجهود الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وسوف نواصل اعتماد نهج يرمي إلى إدماج الجميع في عمل المجلس.

وتتعهد سلوفينيا بما يلي:

- التصديق على البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف؛
- التوقيع والتصديق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق المعوقين وبروتوكولها الاختياري؛
- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

وتعتقد سلوفينيا اعتقادا راسخا بأن تعزيز وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزء لا يتجزأ بل هو جزء بالغ الأهمية من النظام الشامل لحقوق الإنسان وتتعهد بمواصلة إظهار تأييدها فعلياً لصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يوفر إجراءات للإبلاغ بشأن مجموعة الحقوق المنبثقة عن هذه المعاهدة.

وتتعهد سلوفينيا بمواصلة تقديم التقارير الدورية المطلوبة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بصورة منتظمة، وكفالة متابعتها، بما في ذلك نشر وتعميم التوصيات والتعليقات الصادرة عن هذه الهيئات داخل سلوفينيا، والاضطلاع بأنشطة محددة ترمي إلى تنفيذها على نحو فعال.

ليوبليانا، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧